مقياس قانون الأعمال

المحاضرة رقم: 02

المطلب الثالث: خصائص قانون الأعمال

يتميز قانون الأعمال بمجموعة من الخصائص التي تجعله قانونا مغايرا لغيره من القوانين ويمكن اجمال مجموع هذه الخصائص فيما يلي:

الفرع الأول: قانون الأعمال قانون سريع التطور

يعتبر قانون الأعمال قانون سريع ومتطور، الأمر الذي يصعب معه تتبع و مجارات الوتيرة والنسق الذي يفرضهما المشرع، فمن موضوعات قانون الأعمال ما دخل عليها تغيير ملحوظ ومنها ما استهدف كموضوعات جديدة لم تكن مطروقة من قبل كالعقود الالكترونية.

الفرع الثاني: قانون الأعمال قانون غير مقنن

يرجع عدم تقنين هذا الفرع القانوني ليس لحداثته فقط، بل أيضا أن تقنينه يضفي عليه نوعا من الثبات وهو ما يتنافى مع الطبيعة القانونية لقواعد قانون الأعمال.

الفرع الثالث: قانون الأعمال قانون يقوم على السرعة

ان ما يميز الأعمال المدنية عن التجارية هو انتفاء فكرة المضاربة أو عدم اتساعها على الأقل، لأن هم الأفراد في الحياة المدنية هو الحفاظ على ممتلكاتهم ولذا تتصف تصرفاتهم بالحذر والحيطة، فالحياة المدنية قوامها الثبات والاستقرار، ولهذا عدت الكتابة الرسمية في كثير من الأحيان ركنا أساسيا للتصرف وكذلك أداة للإثبات.

وفي المقابل من ذلك تعد السرعة من صلب حياة قانون الأعمال، لأن رجال الأعمال باعتبارهم يسعون الى تحقيق الربح، فان وسيلتهم الى ذلك السرعة والحركية للقيام بعدد من العمليات و الصفقات في أجل قصير ودون تردد، ضف

الى ذلك أنه كثيرا ما تتم هذه العقود حاليا نظرا لوسائل الاتصال المتطورة اما هاتفيا أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي .... وهو ما كرس مبدأ حرية الاثبات في المنازعات المرتبطة بحياة الأعمال.

الفرع الرابع: عنصر الائتمان

في بعض الأحيان يفتقر رجال الأعمال الى السيولة وبالتالي يكون هؤلاء بحاجة للائتمان الذي يمكنهم من تحريك و مضاعفة نشاطاتهم ، ويقصد بالائتمان منح المدين أجل للوفاء بدينه ، وهكذا فان قانون الأعمال لا غنى له عن الائتمان ، فالحاجة اليه لصيقة بجوهر المعاملات التجارية، ومن مظاهر الائتمان التعامل بالأوراق التجارية (الشيك والسفتجة وظهور بطاقات الائتمان .....) ، وتجدر الإشارة الى أن الدائن لا يقدم على منح الائتمان الا اذا توفرت له الضمانات في استيفاء حقه عند حلول أجل الدين ، ولهذا فان قانون الأعمال يقدم الوسائل اللازمة لدعم الائتمان حرصا منه لطمأنه مانح الائتمان ومنها نظام الإفلاس الذي يوقع عند التوقف عن الدفع، وافتراض التضامن بين المدينين عند تعددهم .

الفرع الخامس: فكرة توحيد قانون الأعمال دوليا

في الوقت الذي يعتبر فيه الفرد بالنسبة للقانون المدني انسانا اجتماعيا في حد ذاته، حيث يراعي القانون المدني الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية للأفراد. وهو ما يجعل فكرة توحيد هذا القانون على المستوى الدولي أمرا صعبا للغاية

فان قانون الأعمال يهتم بالفرد باعتباره كائنا اقتصاديا، ولما كانت حاجات الانسان الاقتصادية متقاربة للغاية، أصبح بالإمكان الحديث عن توحيد هذا القانون، وتعتبر المبادرات المعقودة في هذا الإطار كاتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك.